

ندوة حقوقية تناقش أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون النظام السعودي



التغيير

ناقش حقوقيون ونشطاء وأهالي معتقلين، الأوضاع الإنسانية والحقوقية لعشرات المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في سجون نظام آل سعود.

وأكد هؤلاء خلال ندوة نظمها "مرآة الجزيرة" أن نظام آل سعود ينتهك حقوق المعتقلين داخل سجونهم ومحاكمهم، مطالبين بالإفراج عنهم كون اعتقالهم سياسياً.

وتناول مدير "مركز الجزيرة العربية للإعلام" محمد العُمَري تأجيل محاكمات المعتقلين وكيف تُنتهك الأسس القانونية وما الأهداف الكامنة خلفها.

وبيّن العمري أن تأجيل المحاكمات التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون يأتي في سياق المناورة مع المقاومة الفلسطينية ومحاولة ربط الملف مع أسرى الكيان الإسرائيلي للضغط على المقاومة.

وأشار إلى أن نظام آل سعود يرتكب انتهاكات فادحة في الجانب الإنساني قبل الحقوقي.

وقال: "السلطات ترتكب جملة من الانتهاكات الإنسانية التي تطال المعتقل منذ لحظة اعتقاله وتتواصل هذه الانتهاكات إلى أن تصل إلى أسرة المعتقل بشتى الأشكال، خاصة وأن الاعتقال يأتي من دون ارتكاب جرم".

ونوه إلى التأجيل المتكرر للمحاكمات والمدد الطويلة بين كل جلسة وجلسة وفي حالات كثيرة يتجاوز فترة الاعتقال، فترة الحكم المقرر ومع ذلك يحدث القاضي مقاصة بحيث يخصم المدة من الحكم ويزيد المدة.

وتطرق العمري إلى عقوبة الإبعاد وهذا يطبق عمليا عندما يكون المعتقل من مدينة الدمام فيسجن على بعد 1600 كيلو في سجن عسير السياسي.

وكذلك يحاكم في مدينة الرياض على بعد 400 كيلو، "وهذا يسبب عقوبة لذويه ويمنعهم من زيارته لصعوبات وتكاليف السفر".

وخلال الندوة انتقد الناشط العمري عقد المحاكمات السرية للمعتقلين مع عدم تمكين المحامين من المرافعة.

وذكر أن هنالك "حالات يُمنع المحامي من الدخول بل حتى الوكيل أو الأقارب فضلا عن حضور الإعلام للتغطية، وحصر التغطية في صحيفة إلكترونية تتبع وزارة الداخلية".

كما عرّج العمري على واقع المعتقلين داخل محبسهم، إذ أن السلطة وإدارة السجن والسجّانين يتحكمون بشكل تام بحياة المعتقل في الزنزانة.

ونوه العمري إلى أن السجّانين يتدخلون حتى في "الإضاءة والعتمة والحرارة و البرودة والسكون والحركة والأكل والشرب، وهذا الأمر يترتب عليه إيذاء نفسي كبير"، بل يعتبر نوع من أنواع التعذيب المستخدمة.

معاملة غير إنسانية

وندد المتحدث باسم منظمة "القسط" لحقوق الإنسان عبدالعزيز المؤيد بتعرض المعتقلين لمعاملة غير

إنسانية عبر احتجاز فردي، وفقا لنظام الجرائم المعلوماتية و"مكافحة الإرهاب".

ووصف المؤيد محاكمة المعتقلين الفلسطينيين بأنه محاكمة مسبقة وغير إنسانية، وشدد على أن الاحتجاز فردي وبشكل يخالف كل مقررات حقوق الانسان.

ولفت إلى أن الظروف الغامضة التي تجري المحاكمة في كنفها والتي تكون بعيدة كل البعد عن الضمانات القانونية.

وقال: "لم يسمح لذويهم ولا لمحاميهم أو أي من الجهات القانونية والحقوقية للمشاركة بالمحاكمة، في غياب واضح لشروط العدالة".

ونددت منظمة "القسط" الحقوقية بشكل المحاكمة التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون في المملكة، إذ بيّن المؤيد أن قضية الاعتقال تستخدمها الأجهزة على نحو تتعمد فيه إطالة أمد المحاكمة.

كما تناول رئيس مجلس إدارة منظمة "سند" الحقوقية الدكتور سعيد بن ناصر الغامدي، قضية المحققين الأجانب الذين شاركوا بالتحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين وإثارة قضايا وتساؤلات لا تتعلق بالاتهامات الموجهة إليهم.

ورجح الغامدي أن تكون تلك الشخصيات من "الموساد الإسرائيلي".

وتابع "الأسئلة التي قدمت على السنة الضباط كانت أسئلة صهيونية لا علاقة لها بأي شيء داخل البلد".

وكشف الغامدي عن تعرض أشخاص من المعتقلين الفلسطينيين للتعذيب الشديد، ما أدى "لكسر ساق أحدهم".

وتطرق إلى قضية ممثل حماس المعتقل الدكتور محمد الخصري، الذي يشكل اعتقاله تعديا على الحصانة السياسية التي يتمتع بها بوصفه "ممثل أو سفير" لجهة سياسية معترف بها من الدولة المستضيفة.

وبمشاركة من رئيس "لجنة شؤون الأسرى والمعتقلين" في اليمن الأستاذ عبد القادر المرتضى، تطرق إلى العرض الذي قدمه قائد حركة "أنصار الله" عبدالملك الحوثي حول تبادل الأسرى.

وأكد المرتضى أن "ابن سلمان رفض المقترح اليمني بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين لقاء الإفراج عن الطيارين".

وأشار إلى أن نظام آل سعود رفض مبدأ الصفقة، واستدرك بأن "أنصارنا" مستعدون لوضع أسماء جديدة لقاء الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

واعتبر المرتضى أن "السلطات في المملكة شعرت بالحرص من هذه الخطوة حين أدركت أن خطف الفلسطينيين أساساً كان خطأ".